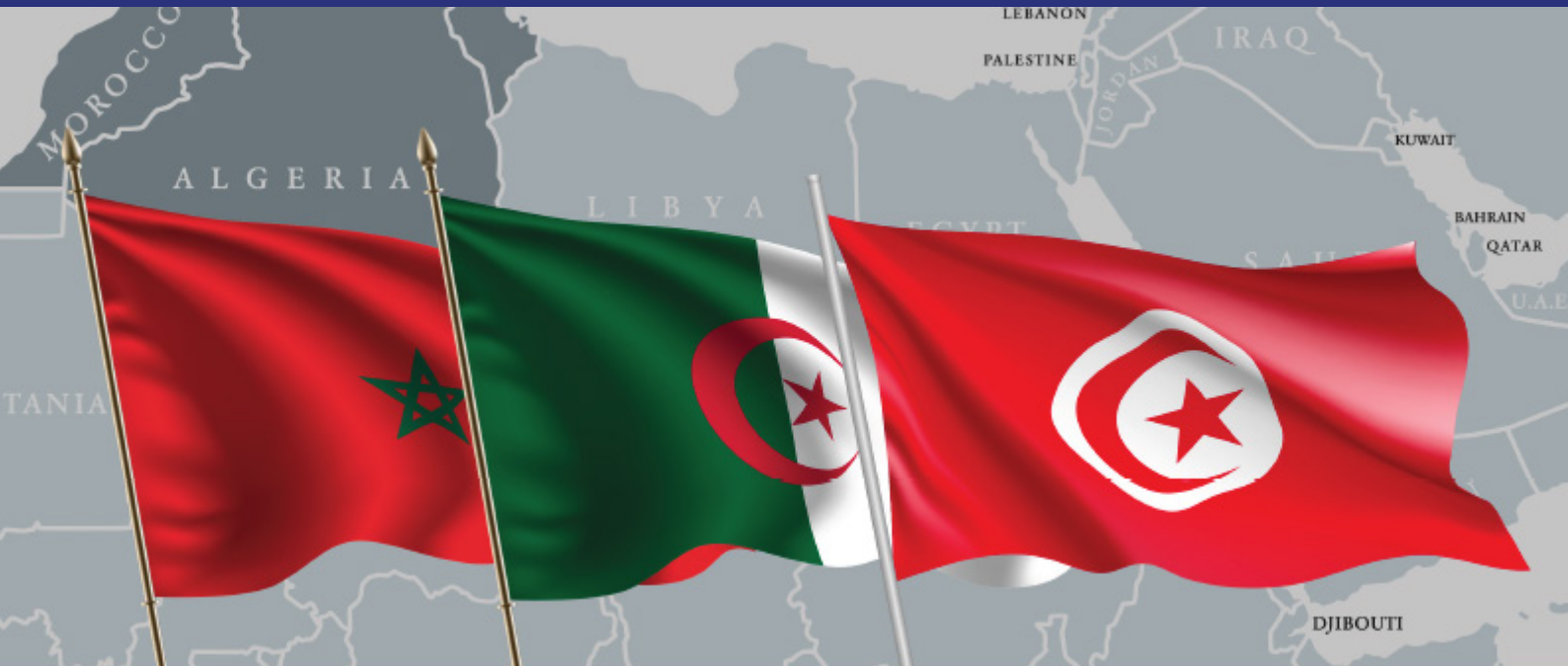




مدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

07 تموز / يوليو 2021

الموجز الأسبوعي لحدول المغرب العربي



تقرير دوري يرصد أبرز تطورات المشهد ومؤشراته خلال أسبوع



« تشكيل الحكومة الجزائرية لا يزال بعيد المنال مع مقاطعة "مجتمع السلم" الذي يقف حجرة عثرة في التشكيلة التوافقية.

« "الاعتداء بالضرب" على "عبيير موسى" داخل البرلمان مؤشر خطير على مدى الاحتقان والتأزم السياسي وحالات الفوضى في تونس.

« الأحزاب المغربية تشهد حرب "التزكيات" الانتخابية و"الترحال السياسي" وبعضها يحاول استمالة الناخبين.

شكلت الذكرى الـ95 للاستقلال في الجزائر منصة للأحزاب السياسية لكشف بعض مضامين عملية التآليف الحكومي المعقدة؛ إذ أعلن رئيس "حركة مجتمع السلم"، عبد الرزاق مقري، رفضه المشاركة في الحكومة المقبلة، بعدما كلف رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الوزير، أيمن عبد الرحمن، بتشكيلها، معتبراً أن الحكومة الجديدة لن تصمد طويلاً بسبب التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية. كما أكد "مقري" أن النظام السياسي "لا يريد الحركة كشريك في الحكم، وإنما استعمالها لمعالجة شرعيته المهزوزة بسبب الحراك والتزوير الانتخابي وعدم القدرة على تحقيق التنمية".

بالمقابل، أعلنت حركة "البناء الوطني" عن مشاركتها ودعت إلى تشكيل ما وصفته بـ"كوموندوس حكومي" بأولويات اقتصادية واجتماعية، مؤكدةً التمسك بخيار المشاركة في الجهود الوطنية، والمساهمة في استمرار المسار الدستوري وتثبيت مؤسسات الجمهورية. ووسط التراشق في عملية التآليف الحكومي، في الوقت الذي عقد البرلمان الجديد جلسته الأولى لتقديم التسميات، تُجري الأحزاب مشاورات للتوافق حول تسمية "إسناد منصب رئيس البرلمان"، رغم وجود مؤشرات تؤكد حسم رئاسة الجمهورية لها.

في الأثناء، يتزايد القلق السياسي من اعتقالات تطل قيادات في أحزاب المعارضة، كان آخرها اعتقال رئيس "الحركة الديمقراطية الاجتماعية"، فتحي غراس، بتهمة المساس بالوحدة الوطنية وإهانة هيئة نظامية وإهانة رئيس الجمهورية، في تطور تعتبره الأحزاب "إصراراً من السلطات على التوجه نحو تجريم العمل السياسي".

أمناً، أشرف رئيس أركان الجيش، سعيد شنقريحة، على التمرين التكتيكي "نصر 2021" بالذخيرة الحية، وعمليات إنزال عبر مروحيات بالقطاع العملياتي في المنطقة الحدودية مع ليبيا، حيث يندرج التمرين في إطار اختتام "التحضير القتالي 2020-2021". وأوضح "شنقريحة" أن الأعمال اتسمت بمستوى تكتيكي وعملياتي عالٍ، بهدف اختبار الجاهزية القتالية لوحدات القطاع، فضلاً عن تدريب القادة والأركان على قيادة العمليات.



قضائياً، رفضت المحكمة الجزائرية المختصة بقضايا الفساد إخلاء سبيل وزيرة الثقافة السابقة، خليفة تومي، الملاحقة بقضايا فساد وسوء استغلال الوظيفة التي تخص تسيير نفقات عمومية.

في الشأن التونسي، نفى المستشار السياسي لرئيس "حركة النهضة"، رياض الشعبي، وجود "صفقة سياسية" بين رئيسي الجمهورية والبرلمان، مشيراً إلى أن اللقاء هدف لإذابة الجليد، مجدداً دعم "الحركة" لرئيس الحكومة، هشام المشيشي، ومؤكداً أن استقالة الحكومة ليست الحل. بالمقابل، حمل "الشعبي" رئيس الجمهورية، قيس سعيد، مسؤولية "التعطيل الممنهج" لعمل مؤسسات الدولة، نافياً وجود نية لدى "الحركة" للتحالف مع "الحزب الدستوري الحر" بسبب "التهالك الأخلاقي والسياسي" للحزب.

بموازاة ذلك، وفي حادثة غريبة قام النائب، الصحي سمارة، بالاعتداء بالضرب على رئيس كتلة "الحزب الدستوري الحر"، عيبر موسى، بسبب تعمدتها إفساد الجلسة العامة ومنع انطلاق مناقشات القوانين، بعد ما تعمدت "موسى" استفزاز النواب ووصفهم بالعمالة والخيانة، في محاولة لمنع انعقاد الجلسة.

بدوره، أدان رئيس البرلمان، راشد الغنوشي، الحادثة رافضاً أي اعتداء على المرأة وداعياً النواب للاجتماع ومحاسبة "سمارة"، كما دعت قاضية التحقيق، كلثوم كنو، إلى محاكمته بتهمة الاعتداء الجسدي والعنف تحت قبة البرلمان. من جهته، قضى البرلمان بتسليط العقوبات على المخالفين بحسب النظام الداخلي، واعتبار ذلك تصرفاً فردياً يتعارض مع تشريعات المؤسسة، لكنه بالمقابل ندد بتعطيل "موسى" الممنهج لسير الجلسات. وفي سياق أصداء الحادثه خارجياً، أدانت الأمم المتحدة الواقعة داعيةً السلطات إلى "اتخاذ الإجراءات"، لاسيما أن الحادث حصل عقب تكرار حالات للعنف والكرهية ضد النساء الناشطات في مجال السياسة.

في آخر تطورات مواجهة وباء "كورونا"، أعلنت السلطات عن هبة أمريكية في التزويد بـ"نصف مليون جرعة" لقاح، في حين تواجه البلاد موجة كاسحة من التفشي. من ناحيته، اتهم "سعيد" "لوبيات سياسية" بالتسبب في انتشار الوباء وتدهور الوضع، مضيفاً ان الهبة "تعكس علاقات التعاون الاستراتيجية بين البلدين".

في شأن منفصل، أعلنت السلطات عن انتشار 49 جثة لمهاجرين غير شرعيين، إثر غرق أربعة مراكب في مدينة صفاقس متوجهين نحو إيطاليا، بينما تمكن المهربون من الفرار، فيما تمكنت القوات أيضاً من إحباط عشر عمليات هجرة وإنقاذ 158 مهاجراً.

على الصعيد المغربي، ومع اقتراب انطلاق الحملة الانتخابية، تشهد مقرات الأحزاب حركة قوية فيما يخص "التزكيات" وتسمية المرشحين، وانتقال سياسيين من حزب إلى آخر ضمن ما يسمى "الترحال الانتخابي"، واستغلال المناسبات الاجتماعية أو الدينية لمحاولة التأثير على المواطنين.

في الإطار ذاته، أفادت الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الموحد، نبيلة منيب، بتفكيك الارتباط بأحزاب "فيدرالية اليسار الديمقراطي"، وسحبت التوقيع من وزارة الداخلية لدخول انتخابات برمز موحد، وذلك بسبب عدم تزكيتهما على رأس اللائحة الجهوية. كما انسحب حزب "الأصالة والمعاصرة" من منصة الأحزاب، المحتلة المرتبة الأولى، للانضمام إلى صفوف حزب "الاستقلال" و"التجمع الوطني للأحرار"، متعرضًا لانتقادات تتعلق بطريقة التزكية، ما أدى إلى رحيل نصف أعضاءه. في الأثناء، صرح رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، خلال جلسة مشتركة لغرفتي البرلمان، أن حكومته لم تسقط حسب زعم بعض الجهات، مضيغًا أن "القطاعات الحكومية عملت بجد، رغم بعض التشويش والخلافات وواصلت عملها".

دبلوماسيًا، لم تسجل العلاقات بين الرباط ومدريد أي تقدم لا سيما في ظل تشبث كل طرف بمواقفه، حيث أعلنت باريس فشل وساطتها. كما جرى الرهان على لقاء بين وزيرى خارجية البلدين، في لقاء روما حول "محاوية حركة داعش" دون نتائج تذكر. هذا، في حين لم تعلن الرباط عن وجود وساطات، إلا أن مدريد تؤكد وجود وساطة لكنها تتستر عن الإعلام لتحقق تفاهم.

في شأن مغربي آخر، كشفت مصادر أمنية أن وفدًا عسكريًا شارك مع دول أجنبية أخرى، في لقاءات رفيعة المستوى مع مسؤوليين أمنيين "إسرائيليين"، أثناء إجراء التدريبات العسكرية في قاعدة "حتسور" الجوية في "إسرائيل"، لافتةً إلى وصول طائرة حربية مغربية من طراز "لوكهيد سي-130" للمشاركة في التدريبات.

توازيًا، أصبح ملف نزاع الصحراء حاضرًا في عدد من المحاكم الأوروبية والدولية، كما إن بعض القرارات قد تزيد من توتر العلاقات بين الرباط والاتحاد الأوروبي مثل ملف الصيد البحري، وقد تكون له انعكاسات سلبية على جهة البوليساريو بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في تندوف.

في السياق ذاته، دعا الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، كلاً من الرباط و"جهة البوليساريو" إلى قبول المرشح الجديد لمنصب المبعوث الأممي الخاص إلى الصحراء الغربية، بعد أن رُفض مرشحوه 13 مرة، مشددًا على ضرورة وجود مبعوث خاص لاستئناف الحوار السياسي حول الصحراء.

